مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة "s'SME" في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية" "GDP"
اسم الكاتب: د. حيان سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4473
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 12:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (8) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (8) 2013

أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة "SME's" في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية " GDP"

الدكتور حيان سلمان*

(تاريخ الإيداع 11 / 11 / 2013. قُبِل للنشر في 31 / 12 / 2013)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث إبراز أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والدور المأمول لهذا القطاع في زيادة النشاط الاقتصادي، وتأمين فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عموماً.

ومن خلال تحليل واقع هذا القطاع، تم التركيز على أهم الخصائص والمميزات لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، بالإضافة إلى استعراض أهم نقاط الضعف التي تواجه الاقتصاد الوطني عموماً، وهذا القطاع بشكل خاص. ومنها تم اشتقاق العديد من المقترحات التي تسهم في النهوض، وتطوير بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في تعزيز ودعم دورها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة – أنشطة الأعمال– النشاط الاقتصادي– النمو الاقتصادي – البطالة – بيئة الأعمال– الاقتصاد الوطني– الناتج المحلي الإجمالي.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (8) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (8) 2013

Business activities and role of small and medium-sized enterprises SME's in increasing gross domestic product GDP in Syria

Dr. Hayyan Ahmad Salman *

(Received 11 / 11 / 2013. Accepted 31 / 12 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research highlight the business activities and the role of small and medium-sized enterprises SME's in the national economy, and expectancy role of this sector is increasing economic activity, securing jobs and increasing gross domestic product GDP in general.

It also focuses on the most important characteristics and features of the sector of SME's in Syria. In addition to review of the main weaknesses facing the national economy in general and this sector, in particular, which contributed to the derivation of many suggestions contribute to the advancement and development of business environment and SME's and to the promotion and support its role in national economy.

Keywords: business activities- small and medium-sized enterprises- economic activity- economic growth- unemployment- business environment- national economy- domestic product GDP.

***Associate Professor, in Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يعدّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الوطني، وباتت الحاجة ملحة لتطوير وتحفيز هذا القطاع، لا سيما بعد أن أثبتت التجارب الدولية، العلاقة الوثيقة، بين المكانة الراسخة لمثل هذا القطاع في عملية التنمية من حيث النمو الاقتصادي والتشغيل. وتشكل عملية بناء قاعدة بيانات إحصائية الخطوة الأولى لتحليل الوضع الراهن لتلك المؤسسات ودراسة اتجاهات تطورها. وستعرض الدراسة أنشطة الأعمال، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والدور المأمول لهذا القطاع في زيادة النشاط الاقتصادي، وتأمين فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي عموماً.

كما ستقدم الدراسة النتائج الرئيسية والمقترحات التي تسهم في النهوض وتطوير بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في تعزيز ودعم دورها في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث وأهدافه:

يتجلى هدف دراستنا إبراز الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي, ولاسيما في مجال خلق فرص عمل وتقليل معدل البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال قدرتها المستمرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة وحاجتها إلى رأسمال أقل مقارنةً بالمشاريع الكبيرة, ولاسيما أن هذين التحديين يعدّان من أهم التحديات التي تواجه الدول المتطورة والنامية بما فيها سورية, كما إنها تسهم في تطوير المهارات والقدرات وجذب الكفاءات وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي, وتخفف في الوقت نفسه من الضغط على الدولة والقطاع الحكومي في فتح المجال أمام التوظيف الاجتماعي, كما إنها تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة وتطوير وتنمية الأقاليم أو المناطق الاقتصادية، وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تساهم في زيادة القدرة التنافسية ....إلخ. وسنحاول أن نبين كيف يمكن تفعيل عمل هذه المشاريع في الاقتصاد السوري.

كما تهدف الدراسة إلى محاولة تعرف واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية, وإبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه في الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المجتمع السوري وفي المجالات كلها, وسنسعى بالعمل للتوصل إلى تحديد الإجراءات الواجب اعتمادها لتفعيل عمل ونشاط هذه المشاريع, والتخطيط لتجاوز معوقات تطويرها سواء كانت مشاكل تسويقية، أم تمويلية، أم إنتاجية أم قدرة النفاذ إلى الأسواق الخارجية واثبات موجوديتها في السوق الداخلية.

منهجية البحث:

اعتمدنا كلاً من المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي , أي بدأنا بتوصيف الواقع الاقتصادي، ومن ثم استقرائه وبشكل خاص أنشطة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة , وتحليل الظاهرة من خلال ترابط مؤشراتها مع بعضها البعض, في إطار المعطيات الإحصائية للسنوات الأخيرة , كما تمّ استنباط الحلول من طبيعة وجوهر الظواهر المدروسة .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن سؤال مهم، وهو كيف يمكن تفعيل عمل ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والمجتمعية، وإلى حد ما، السياسية. وسنحاول الاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت قفزات نوعية متطورة في هذا المجال حتى نتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج لمنتجات هذه المشاريع وتأمين المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه المشروعات.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد تعريف ومعيار موحد لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

الفرضية الثانية : لا يوجد أي تطور أو تحسن في بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: لم يتم تفعيل نقاط القوة لتجاوز نقاط الضعف لتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

دراسات سابقة :

تمّ الاطلاع على الكثير من الدراسات في مجال دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المجتمعية , ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

1- دراسة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد وتقليل معدل البطالة , والدراسة صادرة عن جامعة بوضياف في الجزائر , وتركز هذه الدراسة على الجانب النظري أكثر من الجانب العملي .

2- دراسة للدكتور بيان حرب عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي من منشورات جامعة دمشق , المجلد 22 العدد الثامن , وهي دراسة مهمة وعلمية وعملية ركزت بشكل واضح على توضيح طبيعة هذه المشاريع ودورها في الاقتصاد السوري .

3- دراسة صادرة عن وزارة الزراعة الأردنية، مديرية الدراسات والسياسات الزراعية بعنوان "الصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الأردن". و ركزت هذه الدراسة على أهمية هذه المشروعات في الإنتاج النباتي والحيواني، والصناعات التحويلية وزيادة التشبيك الاقتصادي بين كل الفعاليات الاقتصادية على الساحة الأردنية , وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات العملية إذ تركز على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ الأهداف المجتمعية الموضوعة .

4- دراسة صادرة عن جامعة القاهرة بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مصر نموذجا" , وتشير هذه الدراسة إلى العلاقة العضوية والتكاملية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمؤشرات التنموية على مستوى الاقتصاد المصري.

النتائج والمناقشة:

أولاً – تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ومن باحث لآخر. فالمشروع الصغير في دولة متقدمة قد يعتبر كبيراً في دولة أقلّ تطورا, ويتأثر التعريف بمستوى التطور التقني والنمو الاقتصادي والمعايير المستخدمة، كما يختلف التعريف ضمن الدولة الواحدة من قطاع أو نشاط لآخر. وهذا لا يعني أنه لا يوجد مشاريع

صغيرة في الدول المتقدمة, بل حتى أن كلمة صغيرة ومتوسطة هما كلمتان نسبيتان تختلفان من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر*, وقد أشارت دراسة في معهد ولاية جورجيا بأنه يوجد أكثر من /55/ تعريف معتمد في /75/ دولة تم دراستها, وتختلف معايير التعريف حسب المؤشر المعتمد, لأن كل دولة تعتمد المؤشر الذي يتناسب مع وضعها الاقتصادي. من هذه المؤشرات (عدد العمال– رأس المال – حجم المبيعات – القيمة المضافة – كثافة السكان– حجم القوى العاملة..الخ)، وتستخدم بعض الدول معايير أخرى مثل استهلاك الطاقة والاشتراك بالتأمينات وقيمة الصادرات ....الخ , وأحيانا معايير متعددة ومتداخلة مع بعضها وبما يخدم توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها. تتراوح التعريفات والمعايير المعتمدة حسب الطبيعة الاقتصادية للبلد المعتمد وحسب الهدف المنشود, إذ تتراوح هذه الأهداف بين غايات إحصائية وتمويلية واجتماعية وغيرها, فمثلاً إن دول شرق آسيا "**ASEAN** " اعتمدت في تعريفها على عدد العمال حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب أقل من 100 عامل, لكن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حددتها بأقل من 90 عامل. كما يمكن استخدام عدة معايير أيضا. وتؤكد الدراسات أن إيطاليا تعتمد على المشاريع الصغيرة في صناعة الغزل والنسيج†، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد دلالات محددة للتقييم والتصنيف, فمثلاً عرفّ بعض الاقتصاديين هذه المشاريع من وجهة نظر الآلية الإنتاجية المعتمدة وأسلوب الإنتاج المتبع بالاعتماد على تقسيم العمل في الإنتاج . ولذلك فإن الباحث يخرج من هذا التعريف كل من المشروعات المنزلية والحرف والمهن اليدوية‡، ويعرّف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث,أي يغلب على نشاطها الإنتاج الآلي, وتطبق مبدأ تقسيم العمل. وبشكل ينسجم مع التعريف السابق وباستخدام طريقة القياس توصل الباحث إلى أن المشاريع المتوسطة هي التي تفوق المشروعات الصغيرة من ناحية الإنتاج ورأس المال المستثمر وتشغيل اليد العاملة وغيرها من المؤشرات الأخرى, والبنك الدولي يعتمد عدد العمال, حيث المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب من عامل وحتى /50/ عاملاً, والمشاريع المتوسطة تستوعب من /51 عاملاً وحتى 500 عامل/, والمشاريع الكبيرة هي التي تستخدم أكثر من 500 عامل. ويعتمد مؤشر عدد العمال في عدد من دول العالم, فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تعتمد هذا المؤشر ولكن وفقا لمعايير تتناسب مع مكوناتها, حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي تستوعب أقل من 200 عامل. أما في كندا واستراليا فالمشاريع الصغيرة هي التي تستوعب من عامل وحتى 99 عاملاً, أمّا في الدانمرك فإن معيار المشاريع الصغيرة هو تلك المشاريع التي تستوعب أقل من 50 عاملاً, وعرفتها إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية **USSBA** بأنها المشاريع التي تعتمد على الاستقلالية الإدارية في الملكية, ونصيبها محدود في السوق ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 250 عامل، والأموال المستثمرة 0.9 مليون دولار، والقيمة المضافة 4.5 مليون دولار والأرباح 420 ألف دولار§, أي إنها اعتمدت على المعايير الكمية ومن أهمها عدد العمال ورقم الأعمال, ويتم تغيير هذه المعايير من فترة إلى أخرى وحسب أهداف محددة بدقة. وتسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها وتخصص برامج مساعدة خاصة لذلك, أما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فقد عرفتها كما يلي:

*** محروس , ماهر حسن ؛ مقابلة , إيهاب , المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها , مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة , الأردن , جبل عمان , أيار 2006 ص 2.**

† أحمد، عبد الرحمن يسري, الصناعات الصغيرة في البلدان النامية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, السعودية 1995 ,ص 23.

‡ إسماعيل, محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع, الطبعة الثانية, مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية, مصر,1992, ص211.

§ سليمان ناصر,عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, غرابة, الجزائر , شباط 2011 ص2.

- المشروعات الصغيرة جدا: هي التي يعمل فيها أقل من /5/ عمال، ورأسمالها المستثمر أقل من /5000/ دولار أمريكي.

- المشروعات الصغيرة: هي التي يعمل فيها من /6/ عمال وحتى /15/ عاملاً، ورأسمالها أقل من /15000/ دولار.

- المشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها من15عاملاً وحتى50عاملاً، وتستثمر بين /15000/ و/25000/ دولار.

أما في الجزائر فقد حددها القانون رقم 01/ 18 تاريخ 2001/12/12، بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتحترم الاستقلالية, فالمتناهية الصغر تشغل حتى 10 عمال, والصغيرة تشغل من 10 عمال وحتى 49 عامل ورقم أعمالها أقل من /200/ مليون درهم جزائري, أما المتوسطة فتستوعب من 50 عامل وحتى 250 عامل ورقم أعمالها أكثر من 200 مليون درهم جزائري.

وعرفها البنك الأهلي المصري بأنها المشروعات الصغيرة التي تبلغ إيراداتها السنوية حتى 20 مليون جنيه. أما المتوسطة فهي التي تزيد عن 20 مليون وحتى 100 مليون جنيه, والمشاريع الكبيرة هي تلك التي تكون إيراداتها السنوية أكبر من 100 مليون جنيه.

وبشكل عام فإن أكثر المؤشرات المعتمدة هي عدد العمال ورأس المال المستثمر, ويتفق الباحث مع وجهة النظر التي تعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها المشروعات التي يدخلها حجمها في دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدرتها وإمكاناتها الذاتية, وعرفها الاتحاد الأوربي **بأنها المشاريع التي يقل عدد عمالها عن /250/ عامل، ورقم أعمالها أقل من /40/ مليون يورو، ولا تتجاوز نسبة الملكية من قبل المؤسسات الأخرى نسبة 25%**،وذلك منعا للاحتكار وضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها, أما لجنة الأمم المتحدة فقد ميزت بين هذه المؤسسات حسب مستوى التطور للدولة كما يلي:

- حددت في الدول النامية بأنها كل مؤسسة يعمل فيها من 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 90 عامل و كل مؤسسة تستوعب أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسات كبيرة.

- أما بالنسبة للدول الصناعية فقد حددت بأنها كل مؤسسة توظف أقل من 50 عامل تعد مؤسسة صغيرة والمتوسطة أما فتوظف أكثر من 50 وأقل من 500 عامل، وما زاد عن ذلك فهي مؤسسات كبيرة.

مما سبق نلاحظ تباين آراء الاقتصاديين حول تعريف مضمون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجوهرها. ولا يوجد معيار واحد لاعتماده لتصنيف المشاريع, بل تتداخل عدة مؤشرات مع بعضها البعض ومنها مثلا عدد العمال ورقم الأعمال السنوي ورأس المال الاستثماري للمشروع ومستوى التقنية المستخدمة وغيرها. لكن أكثر المؤشرات المستخدمة هي مؤشر عدد العمال وتوفر بياناته, ويتم اعتماده نظراً لسهولة حسابه ولأنه لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية مثل عامل التضخم والركود الاقتصادي . ومما يؤخذ عليه بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في عدد السكان بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر ضمن الدولة الواحدة من صناعة لأخرى ومن قطاع لآخر, كما لا يعطي الهرمية المناسبة لطبيعة المشروع ولا يراعي التصنيف الفرعي للمشاريع الصغيرة، ومن ثم لا يوجد تعريف محدد ومعترف عليه من قبل كل دول العالم, وكمثال على ذلك فإن دول الاتحاد الأوربي صنفّت المشروعات وفقاً للمعايير التالية*:

- المشروعات الصغيرة: تستوعب من عامل وحتى 99 عاملاً.

* **المنصور, كاسر ناصر، الريادة في العمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة, دار الرضا للنشر, دمشق, سورية,2003, ص 53.**

- المشروعات المتوسطة: تستوعب من 100 عامل وحتى 499 عامل.
- المشروعات الكبيرة: تستوعب أكثر من 500 عامل.

أمّا البنك الدولي فقد اعتمد مؤشر رأس المال المستثمر لتصنيف المشاريع, وصنفها كما يلي:

- مشروعات متناهية الصغر؛ وهي التي يقل رأسمالها عن 2500 دولار.
- مشروعات الأعمال الصغيرة؛ وهي التي يتراوح رأسمالها بين 2500 دولار–3500 دولار.
- مشروعات الأعمال المتوسطة؛ وهي التي يتراوح رأسمالها بين 3500 دولار وأقل من15000 دولار.
- مشروعات الأعمال الكبيرة، وهي التي يبلغ رأسمالها أكثر من 15000 دولار.

جوهر هذه المشاريع يختلف حسب مستوى التطور التقني والنمو الاقتصادي (رامي زيدان صفحة 15)، كما يختلف التعريف داخل الدولة الواحدة من قطاع لآخر. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد خلافات كبيرة حول تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع, ويمكن تبويب ذلك وفق الجدول رقم (1)*:

جدول (1) تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	5 مليون دولار وما دون
قطاع الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	5 مليون دولار وما دون
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل وما دون
مقاولات البناء	قيمة الإيرادات السنوية	17 مليون دولار وما دون
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	7 مليون دولار وما دون
الفلاحة والزراعة	قيمة المبيعات السنوية	0,5 مليون دولار وما دون

الزعتري, رامي, المرصد الوطني للتنافسية , تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية, دمشق ,سورية, كانون الثاني,عام 2013 صفحة 25.

– ويعرّف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المشروع الصغير باعتماد معيار (التسهيلات والمزايا الخاصة بالمشروع) وبأنه كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق،ولا يزيد عدد العاملين فيه عن /200/ عامل ورأس ماله لا يزيد عن /9/ مليون دولار، والأرباح السنوية لا تزيد عن /450/ ألف دولار, والقيمة المضافة لا تزيد عن /4.5/ مليون دولار سنوياً. أما مكتب العمل الدولي فقد عرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يستوعب من 10 عامل وحتى 50 عاملاً ،وفي بريطانيا يختلف التعريف عمّا هو في الولايات المتحدة الأمريكية, عرفت الإدارة البريطانية المشروع الصغير حسب القطاع. ففي الصناعة عرفته بأنه المشروع الذي يستوعب أقل من /200/ عامل, أمّا في مجال التشييد والبناء إذا كان عدد العمال أقل من /25/ عامل, أما في القطاعات العاملة في مجال التجارة والأنشطة الخاصة فهي تعتمد مؤشر المبيعات الإجمالية وهي شبيهة بالمعيار الأمريكي, أما في مصر فإنه لا يوجد تعريف دقيق لهذه المشاريع, ولكن حُددت المنشاة الصغيرة بأنها المنشأة التي يعمل فيها أقل من

* **الشماع , خليل، الائتمان الصناعي , منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , معهد التدريب المالي والمصرفي , دمشق, سورية، 2002، ص 120.**

50 عامل، ولكن من دون تحديد رأس المال العامل, بينما اعتبر بنك التنمية الصناعية المصري بأن المشاريع الصغيرة هي التي لم تزد قيمة رأسمالها عن /550/ ألف دولار أي ما يعادل /80/ ألف دولار, ولا يزيد عدد العاملين عن 20 عاملا, وهذا يختلف عما هو معتمد في كينيا التي تعتبر أن المشروع الصغير هو الذي لا يتجاوز قيمة تكلفته الحقيقية / 666/ ألف دولار أمريكي ويستوعب من 9 إلى 49 عامل. أمّا في المملكة العربية السعودية فإن المشروعات الصغيرة هي التي لم يتجاوز رأسمالها /675/ ألف دولار. وفي مملكة البحرين والمعيار المستخدم هو رأس المال, حيث إن المشاريع الصغيرة هي التي يكون رأسمالها أقل من 800 ألف دولار والمتوسطة حتى 2.5 مليون دولار والكبيرة ما زاد عن ذلك, وفي زامبيا هي تلك المشاريع التي لا يتجاوز رأسمالها /315/ ألف دولار, وفي السعودية*، هي المشاريع التي لا يزيد رأسمالها عن /5/ مليون ريال أو ما يعادل (1.3) مليون دولار بأسعار صرف اليوم, أما في اندونيسيا فإن المشروع الصغير هو الذي يوظف بين (5 و9) عمال, ولكن وزارة الصناعة الاندونيسية طورّت لاحقا هذا التعريف واعتمدت صيغة أن المشروع الصغير هو المشروع الذي لا تتجاوز قيمة الاستثمارات فيه /120/ ألف دولار وأن يكون المالك اندونيسياً وحصة العامل من رأس مال المشروع لا يتجاوز /1000/ دولار. وبشكل عام فإن المعيار الأكثر استخداماً في تصنيف المشاريع هو **عدد العمال**, وكدليل على ذلك فإن الكثير من الدول اعتمدت تصنيف المشاريع كما في الجدول رقم (2):

جدول (2) معيار العمالة المستخدم في تعريف المشاريع الصغيرة لعدد من الدول

الدولة	عدد العمال
الدانمارك	من 1 وحتى 50 عامل
بلجيكا	من 1 وحنى 50 عامل
استراليا	من عامل وحتى 99 عامل
كندا	من عامل وحتى 99 عامل
هولندا	من عامل وحتى 200 عامل
السويد	من عامل وحتى 200 عامل
اليابان	من عامل وحنى 299 عامل
ألمانيا	من عامل وحتى 499 عامل
فرنسا	من عامل وحتى 500 عامل
الولايات المتحدة الأمريكية	من عامل وحتى 500 عامل
اليونيدو	من عامل وحتى 100 عامل

محروس, ماهر حسن ؛ مقابلة, إيهاب, المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها, مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة, الأردن, جبل عمان, أيار 2006 ص 2.

ومما سبق، يتبين لنا صحة الفرضية الثانية، إذ لا يوجد تعريف وتصنيف موحد معتمد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– ممارسة أنشطة الأعمال في سورية بين الواقع والطموح:

تعدّ الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية المجتمعية, ومن هنا يتمّ التركيز على تفعيل الاستثمارات الداخلية، وجذب الاستثمارات الخارجية وتوجيهها بشكل مباشر وغير مباشر إلى القطاعات التي تسهم في زيادة معدل النمو

الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي، وتقليل معدل البطالة من خلال ايجاد وخلق فرص عمل وتلبية احتياجات السوق الداخلية وبالتالي تقليل المستوردات وزيادة الصادرات، والإسهام في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوسيع فرص العمل المتاحة وزيادة انتاجية العمل ...الخ, ونظرا لأهمية ذلك فقد عمد البنك الدولي، ومنذ عام 2003، إلى إصدار تقارير عن أنشطة الأعمال للمقارنة بين تنافسية الدول ومعتمدا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومستوى تطويرها والارتقاء بها. ويتم الاعتماد في إصدار التقارير السنوية على نوعين من الوثائق و الثبوتيات وهي:

1- القوانين والإجراءات المعتمدة في الدولة المدروسة وتفسيراتها.

2- مؤشرات الوقت والحركة، أي ربط عنصر الزمن بإجراء المعتمد للتنفيذ (درجة الكفاءة التنفيذية).

ولقد صدر أول تقرير في عام 2004 وغطى /5/ مجموعات من المؤشرات في /133/ دولة, أما تقرير 2013 فقد شمل/10/ مجموعات من المؤشرات الإجمالية في /185/ دولة, ويعطى لكل مؤشر إجمالي درجة 100%, والمؤشر الإجمالي يتوزع إلى عدة مؤشرات فرعية، لكل منها درجة نسبية من إجمالي الدرجة الكلية أي من 100%, والمؤشرات المدروسة (للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) هي كما في الجدول (3):

جدول (3) نوع وعدد المراحل التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" Doing Business "

نوع النشاط الكلي	عدد الأنشطة الفرعية ونوعها
1- النشاط التجاري وعلامته 100%	ويضم / 4/ مؤشرات فرعية ولكل منها /25%/ وهي : الإجراءات – الوقت – نسبة التكلفة من متوسط الدخل الفردي – الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.
2- استخراج تراخيص البناء 100%	يضم/3/ مؤشرات ولكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي: الإجراءات – الوقت – التكلفة.
3- الوصول إلى الكهرباء 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي: الإجراءات – الوقت– التكلفة.
4- تسجيل الملكية 100%	ويضم /3/ مؤشرات فرعية ولكل منها 33,3% وهي: الإجراءات– الوقت– التكلفة.
5- الحصول على الائتمان 100%	يضم مؤشرين وهما : – مؤشر قوة الحقوق القانونية وبوزن 62,5% – مؤشر عمق المعلومات الائتمانية وبوزن قدره 37,5%
6- حماية المستثمرين 100%	يضم 3مؤشرات لكل منها 33,3% وهي :نطاق المسؤولية – نطاق الإفصاح– سهولة إقامة الدعاوى القضائية .
7- دفع الضرائب 100%	يضم 3 مؤشرات لكل منها 33,3% درجة وهي: المدفوعات – الوقت – معدل الضريبة .
8- التجارة عبر الحدود 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% من المؤشر الكلي وهي :عدد المستندات – عدد الأيام – إجمالي التكلفة.
9- إنفاذ العقود 100%	يضم /3/ مؤشرات لكل منها 33,3% وهي:عدد الإجراءات – الوقت – التكلفة .
10- تصفية النشاط التجاري 100%	يضم مؤشراً واحداً 100% وهو معدل استرداد الدين .

الزعتري, رامي, المرصد الوطني للتنافسية , تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية, دمشق ,سورية, كانون الثاني,عام 2013 صفحة 25-26.

– وإضافة للمؤشرات السابقة يتم الاستئناس ببعض البيانات عن واقع العمال وإجراءات التوظيف المعتمدة. وقد زاد الاهتمام في دراسة التغيرات الأساسية على هذه المؤشرات ومقارنة منحى التغير وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي انطلقت من قلب الليبرالية الاقتصادية أي الولايات المتحدة الأمريكية ومن شارعها المالي وول ستريت. ومن أهم الصعوبات التي تواجه الحصول على البيانات الموثقة، وخاصة في الدول النامية هو الانتشار الواسع

للاقتصاد غير الرسمي، والذي يطلق عليه اقتصاد الظل, الذي يستفيد من خدمات البنية التحتية للدولة من دون أن يسهم في تسديد ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم، ولا يستفيد من الدعم والمزايا المقدمة. وإذا قارنا بين سورية والدول العربية حول الاصلاحات التي قامت بها نجد أن سورية قامت بإصلاح واحد خلال عام 2012 في مجال الائتمان وتجلى هذا في تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال نظام الكتروني يتم من خلاله تبادل البيانات بين جميع المصارف ومؤسسات التمويل والمصرف المركزي , واحتلت سورية المرتبة 185/144 دولة لعام 2012 وعربياً المركز /15/, ولم يتم خلال الربع الأول من عام 2013 أي إصلاح إضافي وارتفعت نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية من 3,7% إلى 4,9% من السكان البالغين*, وبيَّن التقرير انخفاض الحد الأدنى لرأس المال وتكلفة بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والوصول إلى الكهرباء كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد, لكن المؤشرات الأخرى بقيت ثابتة أي أنها لم تتراجع , لكن بالمقارنة العامة مع دول العالم تراجعت من المرتبة 137/ 183 لعام 2012 إلى 144 /185 لعام 2013, بسبب أن الدول الأخرى قامت بإصلاحات أكبر, وقد كان ترتيب سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العالمية كما هو ملاحظ في الجدول رقم /4/ التالي :

جدول (4) ترتيب سورية في ممارسة أنشطة الأعمال 2013 بالمقارنة مع عام 2012

رقم المؤشر	المؤشر الأساسي	المؤشرات الفرعية	عام 2012 الترتيب من 183 دولة	عام 2013 الترتيب من 185 دولة
ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)		الترتيب العام	137	144
1	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	الترتيب العام	126	132
		عدد الاجراءات	7	7
		الوقت بالأيام	13	13
		التكلفة بوصفها نسبة مئوية من متوسط الدخل	%17,1	%15,6
		الحد الادنى لراس المال كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد	127,7	122,6
2	استخراج تراخيص البناء	الترتيب العام	129	134
		مدد الاجراءات	23	23
		الوقت	104	104
		التكلفة بوصفها نسبة مئوية من متوسط دخل الفرد	504,1	483,9
3	الوصول إلى الكهرباء	الترتيب العام	81	84
		عدد الإجراءات	5	5
		الوقت بالأيام	71	71
		التكلفة (نسبة مئوية من متوسط الدخل)	940,4	902,9
		الترتيب العام	82	84
		عدد الإجراءات	4	4

.

4	تسجيل الملكية	الوقت بالأيام	19	19
		التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار)	27,9	27,8
5	الحصول على الائتمان	الترتيب العام	176	176
		مؤشر قوة الحقوق من (0إلى 10)	1	1
		مؤشر عمق المعلومات من (0إلى 6)	2	2
		تغطية السجلات العامة كنسبة مئوية من الراشدين	3,7	4,9
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بوصفها نسبة مئوية من الراشدين	–	–
حماية المستثمرين		الترتيب العام	114	117
		مؤشر قوة حماية المستثمر من (. إلى 10)	4,7	4,7
		مؤشر نطاق الافصاح من (. إلى 10)	7	7
		مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الادارة (10 – 0)	5	5
		مؤشر سهولة قيام المستثمر بالدعوى (0– 10)	2	2
	دفع الضرائب	الترتيب العام	105	111
		المدفوعات عدد المرات سنوياً	19	19
		الوقت بالساعات سنوياً	336	336
		إجمالي سعر الضريبة بوصفها نسبة مئوية من الأرباح	39,7	39,7
		ضريبة الأرباح %	20	20
		ضريبة العمل %	19,3	19,3
		ضرائب أخرى %	0,5	0,5
	التجارة عبر الحدود	الترتيب العام	124	125
		عدد المستندات اللازمة لإتمام للتصدير	8	8
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	9
		الوقت اللازم للتصدير (يوم)	15	15
		الوقت اللازم للاستيراد (يوم)	21	21
		التكلفة اللازمة لإتمام التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190	,1
		التكلفة اللازمة لإتمام الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,652	1,652
	مؤشر تنفيذ العقود	الترتيب العام	177	176
		عدد الإجراءات	55	55
		الوقت بالأيام	872	872

		التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة	29,3	29,3
	تصفية النشاط التجاري	الترتيب العام	110	111
		الوقت بالسنوات	4,1	4,1
		التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الموجودات التفليسة	9	9
		معدل استرداد الدين (سنت عن كل دولار)	27,5	27,5

أحمد, عبد الرحمن يسري, الصناعات الصغيرة في البلدان النامية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, السعودية 1995, الصفحة 23.

ومن خلال تحليل ما سبق، يتبين لنا أن سورية تسعى إلى تطوير قطاع الأعمال من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية والمتابعة الدائمة والمستمرة لذلك, وتحسين المناخ الاستثماري وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, وكمثال على ذلك التوسع في شبكة الأنترنت، وإصدار قانون تجاري جديد، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير والسداد الضريبي والتوسع في منظومة المصارف الخاصة وتطوير آلية عمل المصارف الحكومية وتقديم التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف وتبسيط الإجراءات القانونية والتقاضي بين المستثمرين....الخ, ومن خلال مقارنتنا لواقع الاصلاحات التي تمت في سورية وجدنا ما يلي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر،:

- أنه تم العمل على تحسين بدء النشاط التجاري في أعوام 2008 ،2009 ،2010 ,2011 من خلال تخفيض الحد الادنى لبدء النشاط التجاري وإتاحة التسجيل عبر الانترنيت وتخفيض ذلك للشركات المحدودة المسؤولية من مليون ليرة سورية الى /400/ ألف ليرة سورية، وإمكانية أن تتألف من شخصين على الأقل، ويجوز تكوينها من شخص واحد (شركة الشخص الواحد).
- تم العمل على تحسين مؤشر الحصول على الائتمان، من خلال إقامة نظام إلكتروني لتبادل البيانات بين كل مكونات المنظومة المصرفية والبنك المركزي.

– ومما سبق يتبين لنا **عدم صحة الفرضية الثانية** التي تقول إنه لا يوجد أي تطور أو تحسن في بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, ولكن يجب أن يكون الطموح أكبر, ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاسراع في تحسين البيئة العامة لقطاع الأعمال. ويمكن أن ندلل على ذلك ببعض الإجراءات: منها مثلاً (السماح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتسجيلها إلكترونياً على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واستخدام شبكة الانترنت لذلك وإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب)، وبالتالي نحسن في الترتيب والبالغ 185/132، وكذلك تخفيض إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة وخاصة المتعلقة بالبناء، وبالتالي نحسن من ترتيبنا البالغ 185/134، وأيضاً الإسراع في تأمين المخططات التنظيمية والمياه والهاتف وغيرها، تحديد زمن محدد لتسجيل الشركات وتقليل عدد الجهات المسؤولة عن ذلك وتسهيل عمليات الإقراض وتوسيع دائرة الضمانات المقبولة لدى المصارف، نحسّن من ترتيبنا البالغ 185/176، وإعادة النظر برسوم الاستيراد والتصدير لتتناسب مع الدول المجاورة، وبالتالي نحسن من الترتيب العام البالغ 125/ 185 ....الخ.

ثالثاً– واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية :

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كل دول العالم النامية والناشئة والمتطورة، وبأن هذه المشروعات تشكل 25% إلى 35% من مجموع الصادرات المصنعة التي تصدر إلى الخارج من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD), وتسهم في الناتج المحلي الإجمالي بين 4%و6% منه, وحوالي 125 في الاقتصاديات الأسيوية, وتشكل بحدود 46% من القيمة المضافة في كوريا الجنوبية و75% في اليونان و72% في إيطاليا

والبرتغال*, وفي دراسة أعدتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لعام 2010 تبين أنه يوجد بين (109 ألف إلى 2.3) مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومسجلة رسميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, أما في سورية فقد بدأ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في وقت متأخر, ولقد أولت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 أهمية خاصة بذلك, حسب كتاب هيئة تخطيط والتعاون الدولي رقم (1867/6/59) تاريخ 2011/4/5 لعام2011 الصفحة 3و4و5, ودراسة متخصصة من مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة, **بأن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت موزعة كما (وحسب عدد العمال) في الجدول التالي رقم /5/ :**

جدول (5) جدول توزع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال خلال الفترة 2006-2010.

فئة العمال / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
من عامل وحتى 10عمال	541049	537375	579221	579327	579893
من 11عامل وحتى 50	4023	3109	2488	2533	2547
من 51 عامل وحتى 250	440	373	377	393	395
اكثر من 251 عامل	53	46	62	64	65
غير مبين	11150	11392	11494	11494	11494
المجموع	556715	552295	593642	593811	594394

1. **دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية,دمشق ,سورية لعام 2013 الصفحة 3.**

كان توزع هذه المشاريع من الناحية الكمية وحسب المحافظات كما في الجدول رقم (6) :

جدول (6) توزع المنشآت في المحافظات من عام 2006 ولغاية 2010

المحافظة / العام	2006	2007	2008	2009	2010
دمشق	76262	75268	67019	75861	75831
حلب	126032	125526	136717	136785	136882
ريف دمشق	77387	76692	89212	89140	89252
حمص	53445	53435	55867	55958	56025
حماة	42260	41730	44736	44779	44899
اللاذقية	33761	33563	33718	33739	33717
إدلب	30456	30126	36298	36392	36513
الحسكة	23811	23555	23947	23957	23955
دير الزور	18455	18330	19305	19279	19295
طرطوس	28689	28604	29320	29385	29432
الرقة	14067	13890	14114	14056	14027
درعا	19351	19065	20055	20158	20233
السويداء	11118	11009	12230	12229	12262
القنيطرة	1521	1502	2077	2093	2071
المجموع	556715	552295	593642	593811	594394

سليمان ناصر, عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, غرداية , الجزائر , شباط 2011 صفحة 2.

* دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية ,دمشق ,سورية لعام 2013 ، ص 3.

أما توزع هذه المشروعات حسب أبواب النشاط الاقتصادي فقد كانت كما يظهر الجدول رقم (7).

جدول (7) توزع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2006-2010)

القطاع / العام	2006	2007	2008	2009	2010
زراعة وصيد	10306	10668	10668	10675	10675
الحراجة وقطع الاخشاب	46	47	47	47	47
صيد الاسماك	0	83	83	83	83
تعدين الفحم	22	18	21	19	17
خدمات استخراج النفط	27	11	8	1	1
تعدين ركائز الفلزات	5	1	0	0	0
استغلال المحاجر	262	220	194	186	194
منتجات غذائية	11037	10689	10638	10713	10982
منتجات التبغ	423	415	403	401	400
صنع المنسوجات	7695	7472	7499	7460	7508
صنع الملابس	15459	15315	15252	15186	15204
دبغ الجلود	3097	3046	3020	2957	2955
صناعة الخشب	10157	10053	10058	10003	10004
صنع الورق	382	331	304	293	304
الطباعة والنشر	1501	1402	1370	1348	1351
صنع فحم الكوك	54	36	34	33	33
صنع المواد الكيميائية	1043	908	910	889	915
صنع المطاط	2098	1988	1953	1975	2004
صنع منتجات لا معدنية	8647	8500	8579	8662	8714
صناعة الفلزات	1856	1778	1727	1733	1762
صنع منتجات المعادن	20925	20859	20902	20925	20977
صنع الآلات	1099	898	800	729	729
صنع معدات مكتبية	17	8	7	3	6
صنع اجهزة كهربائية	263	218	197	192	199
صنع أجهزة الراديو والتلفزيون	131	95	78	72	75
صنع أجهزة طبية	707	664	652	635	635
صنع مركبات مقطورة وتوابعها	97	82	77	76	90
صنع معدات النقل	41	33	31	36	45
صنع الأثاث	12777	12643	12574	12501	12500
صنع الآت التدوير	81	75	70	63	66
صناعة إمدادات الكهرباء والغاز	58	28	23	11	9
تنقية المياه	154	127	129	109	104
الانشاءات	0	8	0	4	4

إصلاح مركبات	43505	43328	46655	46705	46705
تجارة الجملة	28021	27222	50700	50820	50820
تجارة التجزئة	270357	270063	383694	283925	283925
الفنادق والمطاعم	15765	15587	15359	15364	15364
النقل البري وعبر الانابيب	2123	2009	2132	2135	2135
النقل المائي	74	62	62	62	62
النقل الجوي	66	59	58	58	58
وكالات السفر	7095	6845	7076	7097	7097
البريد والاتصالات	356	324	351	354	354
وساطة مالية باستثناء التامين	0	1	1	1	1
انشطة مساعدة للتامين	0	1	0	0	0
أنشطة عقارية	5809	5820	6007	6010	6010
تأجير آلات وتوابعها	722	678	732	733	733
صناعة الحاسب الالكتروني	2202	2146	2209	2209	2209
البحث والتطوير	11	4	7	7	7
انشطة تجارية اخرى	13744	13613	13779	13789	13789
ادارة عامة والضمان الاجتماعي	0	4	2	2	2
التعليم العام والخاص	2035	1966	2083	2084	2084
الصحة والعمل الاجتماعي	21008	20889	20996	20999	20999
التخلص من النفايات	25	19	21	21	21
أنشطة مؤسسات عضوية	654	570	628	628	628
انشطة ترفيهية وثقافية ورياضية	5979	5763	5979	5980	5980
أنشطة خدمية أخرى	26655	26556	26727	26736	26736
أعمال منزلية	39	35	39	39	39
منظمات غير إقليمية	12	12	13	13	13
غير مبين	0	0	24	20	31
المجموع الكلي	556715	552295	593642	593811	594394

الشماع, خليل. الائتمان الصناعي, منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, معهد التدريب المالي والمصرفي, دمشق, سورية سنة 2002 صفحة 120.

– وحسب دراسة مقدمة من هيئة الاستثمار السورية إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وباعتماد مؤشر (رأس المال) للأعوام 2011 و2012 والربع الأول من عام 2013،تاريخ 2013/5/15 وكانت كما في الجدول رقم (8) :

جدول (8) المشاريع الصغيرة التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 50 مليون ليرة سورية

العام / التصنيف	مشاريع مشملة	مشاريع قيد التنفيذ	مشاريع منفذة	المجموع
2011	88	14	7	109
2012	23	5	5	33
1الربع الأول /2013	2	1	0	3

الاسماعيل, حمد بن محمد وآخرون, خصائص الشركات الصناعية السعودية الخاصة ومدى ملاءمتها لمتطلبات الانفتاح, الرياض, السعودية, سنة2002 صفحة 87.

كما بلغ عدد المشاريع المتوسطة كما في الجدول رقم (9) :

جدول (9) عدد المشاريع التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 250 مليون ليرة سورية

العام / التصنيف	مشاريع مشملة	مشاريع قيد التنفيذ	مشاريع منفذة	المجموع
2011	59	24	11	94
2012	15	3	4	22
2013	3	0	0	3

دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية,دمشق ,سورية لعام 2013 الصفحة 3.

– وتجسد هذا في عام 2007 بإنشاء مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد, غايتها التنسيق الدائم والمستمر بين كل الجهود لدعم هذه المشاريع. وتم التنسيق مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري بوصفه ذراعاً فنياً للحكومة السورية، ويوجه نشاطه أساساً لدعم هذه المشاريع على المستوى الكلي والجزئي, وكان نتيجة هذا التعاون انجاز الوثيقة الوطنية الإستراتيجية لهذه المشاريع في عام 2009 (أقر مضمون الاستراتيجية في عام 2010 على أن تكون ملحقاً في الخطة الخمسية الحادية عشرة.), وتم اعتماد هذه الوثيقة بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الخطة الخمسية الحادية عشرة, وركزت الوثيقة على عدد من المؤشرات ومن أهمها: التطوير المستقبلي لهذه المشاريع, إدماج هذه المشاريع في سياق التحول لتفعيل اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل التحول من الاقتصاد المركزي الموجه الى اقتصاد السوق الاجتماعي, تعزيز القدرة التنافسية لهذه المشاريع, تطوير ريادة الأعمال, خلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي, زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني, وتعدّ هذه المشروعات من المجالات المناسبة والملائمة لتطوير عملية الإبداع والابتكار, ومن خلال تحليلنا لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية **وجدنا أنها تتصف بمجموعة من الخصائص ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :**

- من ناحية الملكية والإدارة : ويسيطر عليها الطابع الأسري العائلي، وفي الغالب يكون المالك هو المدير.
- من ناحية رأس المال: أغلبها يتصف بانخفاض قيمة رأس المال المستثمر بسبب تواضع المدخرات الوطنية, لكن تكلفة فرصة العمل قليلة إذا ما قيست بالمشاريع الكبيرة, وأغلبها عبارة عن مشروعات مكملة ومغذية للمشروعات الكبيرة .
- من ناحية المدخلات والمخرجات: أكثرها يعتمد على المواد الأولية المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معامل رأس المال بالنسبة للعمل, ويفسر إقدام كثير من صغار المدخرين للعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصغيرة منها, وهي تعاني من صعوبة التوزيع والتسويق لمنتجاتها في السوقين الداخلية والخارجية.
- من ناحية المرونة: أغلبها يتمتع بالمرونة الكافية مما يوفر لها عامل التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية.

- من الناحية الادارية : أنها تعاني من ضعف المنظومة الادارية لأن أغلبها يدار من قبل شخص أو أسرة واحدة تديرها مالياً وفنياً وإدارياً وتسويقياً وغيرها .

• ومن خلال تحليل واقع هذه المشاريع وجدنا أنها تعاني من نقاط ضعف كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

1- عدم وجود استراتيجية تنموية شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, سواء من ناحية التأسيس أم الانشاء والمتابعة، و عدم وجود هيئة مستقلة تشرف على شؤونها, بل على العكس تتوزع بين عدد من الوزارات مثل الاقتصاد والعمل والزراعة والصناعة, وهذا يزيد من تكلفة اقامة هذه المشروعات وزيادة كلفة رأس المال اللازم وبالتالي يزيد من تكلفة القرض والفوائد المترتبة عليه, وهذا يؤثر سلباً على الربحية المستقبلية إضافة إلى أنه لا تمتلك أي وزارة كل الإجراءات اللازمة للترخيص وعدم نجاح مبدأ العمل بالنافذة الواحدة, علماً أن غرف التجارة والصناعة تقدم دعماً محدوداً وتؤكد الدراسات ان 5% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط حصلت على دعم مادي في عامي 2007 و2008 ....إلخ .

2- سيطرة المشاريع التي تضم 10 عمال وما دون على هذه المشاريع. أي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة, وهذا يعني ضعف قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية ومنها المنافسة والنتائج السلبية للتضخم المالي الناجم عن الارتفاع الدائم في اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة المواد الأولية.

3- صعوبة تحليل التغيرات السنوية التي تحصل على مستوى هذه المشاريع بسبب ضعف البيانات والمعلومات والاحصائيات ، وغياب البرامج الاعلامية والدعائية لهذه المشاريع, وخاصة أن المؤسسات الحكومية، بإجراءاتها المعتمدة، لا تعطي الأهمية المناسبة لهذه المشروعات وبما يتناسب مع دورها التنموي المجتمعي.

4- سيطرة اقتصاد الظل (غير الرسمي) على هذه المشاريع, وبالتالي تهرّب رواد الأعمال من تقديم بياناتهم عن عمل هذه المشاريع، وخاصة أن عملية الترخيص تتطلب خطوات كبيرة ومتعددة ومكلفة كما تتجلى هذه الاجراءات بالتعقيد الكبير وخاصة من ناحية الضرائب والمنظومة الضريبية وارتفاع العبء الضريبي. أي (نسبة قيمة الضريبة المسددة إلى الدخل الإجمالي).

5- تعقيد عملية التسجيل لهذه المشاريع وعدم تبسيط الإجراءات اللازمة، وغياب حاضنات الأعمال اللازمة ومنظومة الدعم المناسبة وضعف المنظومة التدريبية،

6- سيطرة القطاع الخاص على عمل هذه المشاريع، وضعف منظومة المراقبة على عمل القطاع الخاص وتضارب التشريعات الناظمة لعمل هذا القطاع .

7- صعوبة الحصول على رأس المال من القروض بسبب تعقيد المنظومة المصرفية والكفالات وزيادة أعباء تكلفة الإقراض وعدم تفعيل منظومة التأجير التمويلي

8- صعوبة نقل المشاريع من مكان لأخر وعدم تحديد جهة متخصصة بذلك وضعف العلاقة بين هذه المشاريع وبين الجهات الحكومية المتخصصة برعاية شؤونها وامورها إضافة إلى الصعوبات التخزينية وتأمين انسياب المستلزمات، وبالتالي التأثر المباشر لتغيرات أسعار الصرف التي تتغير بسرعة في سورية.

9- ضعف مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية المؤهلة للحصول على القروض .

انطلاقا من هذه الصعوبات تم تحديد التوجهات الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة* على النحو الآتي:

1- توحيد جهود الجهات المعنية بأمور المشاريع الصغيرة والمتوسطة, و تعد سورية من أكثر البلدان كلفة في تسجيل الملكية إذ تبلغ 27.8%من القيمة الكلية.

2- خلق البيئة التشريعية والقانونية الناظمة والمناسبة لعمل الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة, لتجاوز الصعوبات القانونية والتشريعية وتبسيط اجراءات الترخيص والحلقات البيروقراطية, والدليل على ذلك هو أن سورية احتلت المرتبة 144/ 185وفق مؤشر كفاءة البيئة القانونية وإجراءاتها الحكومية الأكثر تعقيدا.

3- تسهيل نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات التمويل, ويعود السبب إلى تعقيد المنظومة المصرفية، سواء على مستوى تقديم الطلبات أم الحصول على القروض, وحسب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 احتلت سورية المرتبة 185/176في مجال الحصول على الائتمان.

4- تطوير إمكانيات مقدمي خدمات تنمية الأعمال, حيث تعاني هذه المشاريع من ضعف فعالية البنية التحتية ومقدمي خدمات الأعمال منذ لحظة التأسيس وحتى التصفية, إضافة إلى أهمية تطوير مراكز الأعمال والحاضنات التكنولوجية والبرامج والسياسات الداعمة ونشر معلومات الأعمال والممارسات الجيدة.

5- ضرورة توافر بيانات نوعية ومحدثة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, وتأمين إطار متكامل ينسّق عمل هذه المشاريع من ناحية التطوير، والدعم والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة من ناحية وضع الرؤى والاستراتيجيات وبرامج العمل التي تخدم تطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- نشر الوعي حول ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة, والعمل لإيجاد رؤية سورية إيجابية حول هذه المشروعات ضمن رؤية استراتيجية وطنية.

7- تأهيل وتدريب مناسب للشباب ضمن بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن ملاحظة كل ما سبق حول واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتضح لدينا صحة الفرضية الثالثة من فرضيات البحث القائلة بأنه: لا يوجد تطور فعلي وملموس في واقع عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

ونتيجة ذلك تم تحديد معيار واضح للتمييز بين المشاريع الاقتصادية من حيث تصنيفها وجمع المعيار بين مؤشرات ثلاثة وهي (عدد العمال – قيمة المبيعات– الميزانية), ويمكن التعبير عن ذلك في الجدول رقم (10):

جدول (10) معيار تعريف وتصنيف المشاريع الاقتصادية والمعتمد لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

المشروع	عدد العمال / عامل /	قيمة المبيعات السنوية / مليون ليرة سورية	الميزانية / مليون ليرة سورية
متناهية الصغر	اقل من 10 عامل	اقل من / 3/ مليون ليرة	اقل من /50/ مليون ليرة
الصغيرة	أكثر من 10 واقل من 50 عامل	اكثر من 3 مليون واقل من 50 مليون ليرة سورية	حتى حدود 50 مليون ليرة
المتوسطة	أكثر من 50 واقل من 250 عامل	اكثر من 50 واقل من 250مليون ليرة سورية	أكثر من 50 واقل من 250نليون ليرة سورية

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية, مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC, تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية, منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية, دمشق, سورية,تاريخ 2011/6/23 صفحة 4 .

* **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية , مركز الاعمال والمؤسسات السوري SEBC, تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في سورية , منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية , دمشق , سورية ,تاريخ 2011/6/23 ،ص 4 – 5.**

تمّ اعتماد هذا التصنيف بعد دراسات مهمة لعدد من الفعاليات الاقتصادية السورية, واعتماداً عليها وضعت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة, وكان من أهم مرتكزات التوجه الاقتصادي لهذا التحليل هو تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, ويمكن أن نصنفها كما يلي :

أ . نقاط القوة – وتتجلى في النقاط التالية :

1- يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاداً متنوعا من زراعة وصناعة وخدمات .

2- تتمتع سورية بمزايا نسبية يمكن تحويلها الى مزايا تنافسية سواء موارد طبيعية أم مالية أم بشرية وغيرها.

3- توفر يد عاملة خبيرة ومؤهلة ورخيصة نسبياً.

4- موقع جغرافي متميز ومناخ مناسب وهذا يمهد لإنتاج سلع جيدة ورخيصة وتنافسية .

5- وجود قطاع خدمي متطور من ناحية المنظومة التعليمية والصحية والسياحية والمعلوماتية وغيرها. ويشكل قطاع الخدمات بحدود 45% من الناتج المحلي الإجمالي .

6- انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية, وهذا يعني انفتاح الأسواق العالمية أمام المنتجات السورية.

7- توقيع الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع العديد من دول العالم والتكتلات الاقتصادية (دول البريكس"**BRICS**"- تجمع الميركاسور- دول الألبا- اتفاقية التجارة الحرة مع إيران- طلب الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الثلاثي الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان ....الخ).

ب- نقاط الضعف – وتتجلى بالنقاط التالية :

1- محدودية الإبداع والابتكار، و قلة القطاعات المّولدة للقيمة المضافة العالية، وتدني مستوى التنافسية، وتواضع معدلات النمو الاقتصادي .

2- ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات , وزيادة الظروف الضاغطة عليها.

3- ضعف المنظومة الادارية والمعرفية، وتركز المشاريع بشكل أساسي في محافظة دمشق وحلب.

4- ضعف المؤسسات الوسيطة المتخصصة في تقديم الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, وضعف قدرتها على الانفتاح على الخارج ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

5- اشتداد المؤامرة على سورية وتراجع مستوى الأمن والأمان والاستقرار، وتعليق المزيد من البرامج الدولية العاملة في سورية مثل: مشروع التعاون السوري- الأوربي ومديرية منظمة التجارة العالمية وغيرها. مما أثر على مستوى توفر الخبرات المطلوبة.

6- زيادة العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات عن المستوردات ومن سنة لأخرى, وتفاقم العجز بعد عام 2011 بسبب المؤامرة على سورية وهو الآن بحدود تريليون ليرة سورية.

النتائج والمناقشة :

النتائج :

توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، ومن اهمها نذكر على سبيل المثال وليس الحصر:

1- يجب إيلاء هذه المشاريع الأهمية المناسبة في وقتنا الحالي كما يجب زيادة الاهتمام فيها وتفعيل عملها وخاصة مع مرحلة إعادة الإعمار .

2- يجب وضع معايير ومؤشرات اقتصادية لتقديم المزايا والتفضيلات لها مثل مساهمتها في تشغيل اليد العاملة، والتسجيل في التأمينات وقيمة الصادرات ...الخ .

3- الإسراع في وضع خريطة استثمارية تتضمن عمل هذه المشاريع بموجب معيار أساسي وهو تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية .

4- التوجه إلى ترسيخ عمل هذه المشاريع في الأنشطة الاقتصادية الأساسية السورية مثل الزراعة والصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والنسيجية والطبية .

التوصيات :

بهدف تحسين بيئة عمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة, فإننا نتقدم ببعض المقترحات ومنها :

1- تحديد جهة واحدة مركزية لمتابعة إنشاء وعمل هذه المشاريع, وتعزيز البنية المؤسساتية الضامنة لتطويرها.

2- تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وتوفير المحفزات، وتقديم التسهيلات اللازمة لتحويل القطاع غير المنظم إلى نطاق عمل هذه المشروعات, وتحفيز تصدير منتجاتها.

3- وضع ضوابط لزيادة مشاركة هذه المشروعات في السياسة العامة للدولة، وإقامة بنية معلوماتية وإحصائية لها, وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة عملها.

4- متابعة احتياجات هذه المشاريع، وخاصة من ناحية المدخلات الانتاجية، والإسهام في تسويق منتجاتها النهائية.

5- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإمكانية تنفيذ أعمال من قبل هذه المشروعات (عقود من الباطن).

6- تشجيع الفكر التعاوني بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة تعاونيات مخصصة لها وناطقة باسمها ومتابعة مصالحها .

7- اعتماد سياسة تقوم على أساس التكامل والانسجام والتناغم بين هذه المشاريع وفي كل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها, وخاصة من ناحية إقامة العناقيد الصناعية, وقد بدأ التنفيذ الفعلي لذلك انطلاقا من محافظة اللاذقية في المنطقة الحرة البرية الواقعة على مدخل اللاذقية.

8- دعم المؤسسات المهتمة بتزويد شبكات دعم الأعمال لهذه المشاريع مثل الحاضنات التكنولوجية ومراكز الأعمال والهيئات الاستشارية ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

9- إيجاد صندوق خاص لمنح القروض لهذه المشاريع وتأمين الأدوات التمويلية اللازمة وتعزيز دور المؤسسات الوسيطة وبناء قدراتها الذاتية, ويستطيع أن يقوم هذا الصندوق بتأمين الضمانات للمشاريع التي تعاني من صعوبات مالية أو تسويقية وغيرها, ويتم هذا من خلال عقود ناظمة بين الجهة المقرضة والمقترضة.

المراجع:

1- الزعتري, رامي, المرصد الوطني للتنافسية , تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في سورية, دمشق ,سورية, كانون الثاني,عام 2013 صفحة 25.

2- محروس, ماهر حسن ؛ مقابلة, إيهاب, المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها, مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة, الأردن, جبل عمان, أيار 2006 ص 2.

3- أحمد, عبد الرحمن يسري, الصناعات الصغيرة في البلدان النامية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, السعودية 1995, الصفحة 23.
4- إسماعيل, محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع, الطبعة الثانية, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, مصر , 1992, صفحة 211.
5- المنصور, كاسر ناصر. الريادة في العمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة, دار الرضا للنشر, دمشق ,سورية, 2003, الصفحة 53.
6- سليمان ناصر, عواطف محسن، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, غرداية , الجزائر , شباط 2011 صفحة 2.
7- دراسة رامي زيدان صفحة 15.
8- الشماع, خليل. الائتمان الصناعي, منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, معهد التدريب المالي والمصرفي, دمشق, سورية سنة 2002 صفحة 120.
9- الاسماعيل, حمد بن محمد وآخرون, خصائص الشركات الصناعية السعودية الخاصة ومدى ملائمتها لمتطلبات الانفتاح, الرياض, السعودية, سنة2002 صفحة 87.
10- دراسة مقدمة من مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية,دمشق ,سورية لعام 2013 الصفحة 3.
11- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية, مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC, تقرير تحسين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية, منشورات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية, دمشق, سورية,تاريخ 2011/6/23 صفحة 4 ،5.

الجـداول والبيانات

1- جدول تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية.
2- جدول معيار العمالة المستخدم في تعريف المشاريع الصغيرة لعدد من الدول.
3- نوع وعدد المراحل التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" Doing Business .
4- ترتيب سورية في ممارسة أنشطة الأعمال 2013 بالمقارنة مع عام 2012.
5- جدول توزع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال خلال الفترة 2006-2010.
6- توزع المنشآت في المحافظات من عام 2006 ولغاية 2010.
7- توزع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2006-2010).
8- المشاريع الصغيرة التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 50 مليون ليرة سورية.
9- عدد المشاريع التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية أقل من 250 مليون ليرة سورية .
10- معيار تعريف وتصنيف المشاريع الاقتصادية والمعتمد لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.